

حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية:

وثائق التأليف، ٢٠٠١/٣/٧

ترجمة وإعداد: خالد عايد

في السابع من آذار/مارس الماضي، نالت حكومة الوحدة الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون ثقة الكنيست بأكثرية أعضائه، بعد نحو شهر من الانتصار الذي حققه مرشح الليكود شارون على منافسه العمالي المستقيل من رئاسة الحكومة، إيهود براك. لم يكن ثمة مفاجآت: لا استقالة براك، ولا فوز شارون، ولا نيل الحكومة الائتلافية ثقة البرلمان الإسرائيلي، ولا خصوصاً قيام حكومة وحدة.

الانتفاضة الفلسطينية المتجددة (وغير المفاجئة أيضاً) كشفت . بين ما كشفت . عورات النظام السياسي الإسرائيلي، وعمقت أزمة هذا النظام. فاضطر براك إلى تقديم استقالته، وتقديم موعد الانتخابات لرئاسة الحكومة. وجمهرة اليهود، المنجرفة في اتجاه "اليمين" والحائرة بشأن أفضل التكتيكات الآيلة إلى ضمان "الأمن"، اختارت الجنرال شارون، بدلاً من الجنرال براك، رئيساً لحكومتها وحارساً لأمنها.

إلى جانب الانتفاضة الفلسطينية، كانت الخريطة الحزبية الصهيونية لا تني تظهر معضلة متزايدة التفاقم منذ سنة ١٩٧٧، حين وقع "الانقلاب السياسي" الذي أحلّ الليكود محل المعراخ العمالي في سدّة الحكم. وشهدت سنة ٢٠٠١ محاولة لإغلاق دائرة يعزّ إغلاقها:

- إقدام الكنيست، مع منحه الحكومة الإسرائيلية الجديدة الثقة، على إلغاء قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، في سعي لوضع حد للأزمات الناجمة عن هذا القانون.

- قيام حكومة ائتلافية تجمع المعسكرين الصهيونيين الرئيسيين (وغيرهما)، للمرة الرابعة في تاريخ الكيان العبري. تألفت حكومات الوحدة السابقة كلها في أجواء مواجهات مصيرية مع العرب (مرة سنة ١٩٦٧، لتحضير عدوان ٤ حزيران/يونيو؛ ومرتين في الثمانينات، لإيجاد طريقة للخروج من الورطة اللبنانية). وها أن مثل هذه الحكومة يقوم الآن لإيجاد سبيل للخروج من ورطة الانتفاضة الفلسطينية.

- أياً يكن أمر السيناريوهات المستقبلية، فإن هذا الملف الذي نقدمه هنا يشتمل على وثائق تأليف الحكومة الجديدة: الخطوط الأساسية للحكومة (أي برنامجها)؛ توزيع الحقائق الوزارية وتعريف موجز بكل من الوزراء؛ كلمة كل من شارون وبراك أمام الكنيست في الجلسة التي عقدها للاقتراع على الثقة. ■

الخطوط الأساسية للحكومة

[مقتطفات]^١

عام

١: تحقيق الأمن القومي والأمن الشخصي لمواطني الدولة كلهم.

^١ النص مترجم عن العبرية من موقع صحيفة "هآرتس" في الإنترنت:

<http://www2.haaretz.co.il/special/newgov/f/355687.asp>

- ٢: تحقيق الأمن والسلام الحقيقي بين إسرائيل وجوارها على أساس اتفاقات سلام وطيدة.
- ٣: إيجاد الشروط لتطور اقتصاد حر ومزدهر ورفاه اجتماعي.
- ٤: مكافحة الفقر والبطالة، وتقليص الفجوات الاجتماعية، والاستثمار في رفع مستوى التعليم ونوعية الحياة في مدن التطوير وفي أحياء ومناطق الضائقة.
- ٥: زيادة الهجرة إلى إسرائيل والاستيعاب الناجح للمهاجرين في ميادين الحياة كلها.
- ٦: تعزيز الاستيطان في أنحاء البلد وتوسيعه وتطويره.
- ٧: تحصين النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان وسلطة القانون.
- ٨: تعميق التعليم وتعزيز الارتباط بتراث إسرائيل وبتجسيد الصهيونية.
- ٩: تعزيز المساواة في المجتمع الإسرائيلي داخل كل القطاعات والطوائف والجماعات السكانية المتعددة.
١. ١: ستعمل الحكومة من أجل وحدة الشعب، عبر إيقاع الألفة بين مواطني الدولة جميعاً، ورعاية التسامح والاعتدال واحترام الآخر، ومن أجل رأب الصدوع في صفوف الشعب وإعطاء الأمل بمستقبل أفضل لمواطني الدولة كافة.
١. ٢: ستحرص الحكومة على أن تضمن لإسرائيل الاستمرار في كونها دولة يهودية ديمقراطية وصهيونية تشجع الهجرة، وتقوم فيها مساواة في الحقوق لمواطنيها جميعاً.
١. ٣: ستحرص الحكومة على تطوير الاقتصاد وفق مبادئ الاقتصاد الحر والمتوازن. وسترى في تقليص الفجوات وتطبيق مبادئ العدل الاجتماعي عنصراً حيوياً في سياستها الاقتصادية.

- ١ . ٤: ستعمل الحكومة على رعاية نمو مستقر عبر الاندماج في الاقتصاد العالمي، وعلى تحسين مستوى الحياة، وتطوير العلوم والتكنولوجيا والصناعة.
- ١ . ٥: ستعمل الحكومة على تنمية شرائح واسعة من الشعب، وعلى تقليص الفجوات ورفع مستوى حياة الشرائح الضعيفة، ضمن رفع مستوى مدن التطوير وتنمية أحياء الضائقة وتأهيلها.
- ١ . ٦: ستعمل الحكومة على تحسين حقيقي في مجال الصحة العامة والعمالة وأوضاع السكن، وستعنتني بالمسنين والمتقاعدين والمعوقين، وبالأسر الكثيرة الأبناء وذات الوالد الواحد، وبالأشخاص الذين يعيشون في ضائقة اقتصادية واجتماعية.
- ١ . ٧: ستحترم الحكومة طابع الدولة اليهودي وتراث إسرائيل، وكذلك دين أبناء كل الطوائف في الدولة وتقاليدهم.
- ١ . ٨: ستعمل الحكومة، في تحديدها لسياستها، على الحفاظ على احترام كل إنسان في المجتمع ورفاهه وأمنه ونوعية حياته.
- ١ . ٩: ستعمل الحكومة من أجل المساواة بين الجنسين في المجتمع، وستوجد الشروط التي تساعد النساء على التقدم في أجهزة السلطة والثقافة والعمل والاقتصاد. وستكافح الحكومة العنف ضد النساء، والعنف داخل الأسرة، وظاهرة التحرش الجنسي.
- ١ . ١٠: ستعري الحكومة مشاريع ثقافية وفنية، وستشجع المبدعين بهدف إيجاد مناخ من الإبداع وتطوير المواهب والتوصل إلى ازدهار الثقافة في إسرائيل.
- ١ . ١١: ستعزز الحكومة الروابط بين إسرائيل ويهود الشتات، ضمن حوار متواصل، وستجد السبل لتعزيز هويتهم اليهودية والصهيونية ومساعدتهم على مكافحة الاندماج. وستكافح الحكومة مع يهود العالم ضد ظاهرة معاداة السامية والعنصرية.

١٢. ١: ستعمل الحكومة على وضع خطة استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تطوير إسرائيل كدولة عصرية تُدار بصورة ناجعة وعادلة، وتسير في مسالك الأمن والسلام في سنوات الألفين، على أمل التوصل إلى مستقبل أفضل.

الأمن والسلام والاستيطان

قررت الأحزاب المشاركة في الائتلاف أن تتحد في حكومة واحدة لمواجهة التحديات الأمنية والسياسية الصعبة الماثلة أمام الدولة، مع مواصلتها التمسك بمواقفها المبدئية من طابع التسويات الدائمة وشروطها. وعليه، فقد قررت، على الرغم من الخلافات في الرأي القائمة بينها، أن تعمل ضمن حكومة مشتركة تتوحد حول إجماع قومي واسع.

١. ٢: ستعمل الحكومة على تحصين الأمن القومي وتوفير الأمن الشخصي لمواطنيها من خلال نضال شديد ضد العنف والإرهاب. وستطلب من السلطة الفلسطينية أن تنفذ التزاماتها التوافقية، وأن تناضل بكل قوتها ضد أعمال العنف والإرهاب الموجهة ضد إسرائيل ومواطنيها وجنودها.

٢. ٢: ستعمل الحكومة الإسرائيلية على تشجيع السلام مع كل دول المنطقة وشعوبها مع الحفاظ على مصالح إسرائيل الأمنية والتاريخية والقومية: إن تحقيق السلام ينطوي على حلول وسط مؤلمة للفريقين. وستسعى الحكومة من أجل الاستقرار في المنطقة وازدهار شعوبها كافة.

وتؤمن الحكومة بأن المفاوضات المباشرة، ومن غير وسيط، هي الطريق الصحيح لترسيخ علاقات ثقة بين الأطراف، ولدفع السلام.

٣. ٢: ستحترم الحكومة الإسرائيلية الاتفاقات السياسية السابقة التي أُقرت في الكنيست، شرط تنفيذ الفريق الثاني لها.
٤. ٢: ستتطلع الحكومة إلى اتفاق سلام دائم على أساس قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ مع سورية والفلسطينيين.
٥. ٢: تدعو الحكومة الإسرائيلية الحكومة اللبنانية إلى القيام بما يتوجب عليها في تطبيق القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإلى عقد اتفاق سلام مع إسرائيل. وستطلب الحكومة من لبنان وسورية أن يحبطا الأعمال الإرهابية التي تهدد سلامة وأمن سكان الشمال وجنود الجيش الإسرائيلي.
٦. ٢: ستعمل الحكومة على تحقيق السلام مع الشعب الفلسطيني بواسطة تسويات مرحلية أيضاً تتضمن حلولاً وسطاً. وسيدرس، في إطار التسويات المرحلية، إمكان إعادة انتشار إسرائيل في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة، على ألا يؤدي ذلك إلى إلحاق الضرر بمصالح إسرائيل.
٧. ٢: ترى الحكومة في الاستيطان، بكل أشكاله، مشروعاً ذا قيمة اجتماعية وقومية، وستعمل من أجل تقوية الاستيطان لمواجهة الصعوبات والتحديات الماثلة أمامه.
٨. ٢: لن تقام مستوطنات جديدة في فترة ولاية الحكومة (إلا بموافقة أطراف الائتلاف كافة). وستلبي الحكومة الحاجات الجارية التي يتطلبها التطور في المستوطنات، وستهتم بهذه الحاجات.
٩. ٢: ستعمل الحكومة، بتصميم، لضمان أمن السكان اليهود في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

٢ . ١٠: سترسخ الحكومة وستعزز قدرة الجيش الإسرائيلي وسائر الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من أجل توطيد قوة الردع لدى إسرائيل، والحوول دون نشوب حرب، والدفاع عن الدولة وسكانها. وستحتفظ الحكومة بحقها في تحريك الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية بحسب الحاجة وفي أي مكان، من أجل ضمان سلامة سكان الدولة وأبناء الشعب اليهودي.

٢ . ١١: ستطالب الحكومة الإسرائيلية بوقف مظاهر التحريض والعداء الموجهة إلى إسرائيل في مناطق السلطة الفلسطينية، وفي الدول العربية.

٢ . ١٢: ستعمل الحكومة على ترسيخ علاقات السلام وحسن الجوار والتطبيع مع مصر والأردن.

٢ . ١٣: ستحرص الحكومة على تعميق علاقات التقارب والصدقة الخاصة بينها وبين الولايات المتحدة، وعلى استمرار التعاون الاستراتيجي معها وتطويره.

٢ . ١٤: ستعمل الحكومة على ترسيخ وتعميق علاقات إسرائيل الخارجية بروسيا وسائر دول رابطة الدول المستقلة، والاتحاد الأوروبي، والدول الأوروبية، والصين، واليابان، ودول جنوب شرق آسيا، والمجتمع الدولي بكامله.

٢ . ١٥: ستبذل الحكومة كل ما في استطاعتها من أجل التوصل إلى تحرير الأسرى والمفقودين وكل الذين عملوا من أجل أمن الدولة، وإعادتهم إلى بيوتهم.

٢ . ١٦: ستعمل الحكومة، كجزء من سياستها في تحقيق السلام في الشرق الأوسط وترسيخه، على تطوير أنظمة للتعاون السياسي والاقتصادي والعلمي والثقافي بين شعوب المنطقة.

٢ . ١٧: ستعمل الحكومة الإسرائيلية، بتصميم ومثابرة، ضد مظاهر معاداة السامية في أنحاء العالم، وستعمل على رعاية العلاقة والمسؤولية المتبادلة بين دولة إسرائيل وجوالي إسرائيل في الشتات.

[.....]

تغيير سلم الأولويات القومي

أ: ستحدد الحكومة سلم الأولويات في تخصيص الموارد الموجودة في تصرفها. وستمنح الأولوية للتعليم في المقام الأول. وستمنح أولوية أيضاً للصحة، ولمكافحة البطالة والفقير، ولإيجاد فرص عمل، ولاستيعاب الهجرة، ولتطوير البنى التحتية الحيوية للنمو الاقتصادي ولنوعية حياة المواطن، ولتعزيز الاستيطان في النقب والجليل والقدس، ولمكافحة حوادث الطرق، ولتشجيع الأبحاث ولتطوير تكنولوجيا متقدمة.

ب: لن يتم توزيع الموارد الحكومية إلاً وفقاً لمعايير تقوم على أساس اعتبارات موضوعية بحسب أهداف الدولة وحاجات مواطنيها، وليس وفقاً لمعيار حزبي.

الاقتصاد والمجتمع

٥ . ١: ستعمل الحكومة على إقامة مجتمع عادل، يشعر بحاجات الفرد، وستضع في صلب سياستها الاهتمام بالمواطن ومكافحة البطالة والفقير.

٥ . ٢: ستعمل الحكومة على تحسين مستوى ونوعية حياة الفرد والمجموع. وستعتمد الحكومة إلى الاستثمار لتحسين الوضع الاقتصادي لسكان بلدات التطوير

وأحياء ومناطق الضائقة. وستعمل بجهد لتحسين التعليم والعمالة ونوعية الحياة للجميع.

٥ . ٣: ستعمل الحكومة على إيجاد الشروط الاقتصادية التي تمكن من إحراز

الاستقرار الاقتصادي والنمو الثابت والاستمرار في الإصلاحات البنوية.

٥ . ٤: إن الاقتصاد الإسرائيلي ضئيل ويعتمد على تجارته الخارجية. ويرتهن

تطوره الناجع بتمرسه بفروع يمتلك فيها ميزة نسبية، بحيث يكون مؤهلاً لإنتاج

وتصدير منتوجات وخدمات ذات نوعية عالية وأسعار منافسة. ويستلزم هذا التوجه

الانكشاف للسوق العالمية وإزالة القيود الضريبية والإدارية، من أجل تعزيز قدرة

الاقتصاد على المنافسة.

٥ . ٥: ستستمر الحكومة في تعزيز سياسة الانكشاف والانفتاح في أسواق

الأموال ورؤوس الأموال، وفي سوق العمل.

٥ . ٦: ستواصل الحكومة الحرص على إبقاء التضخم عند مستوى منخفض

بواسطة تقليل نفقات الحكومة، وتقليص العجز في ميزانية الدولة، وإيجاد الشروط

اللازمة لزيادة الإنتاجية، وانتهاج سياسة نقدية ملائمة.

٥ . ٧: ستنفذ الحكومة سياسة الخصخصة، وستنقل سيطرتها على هيئات

اقتصادية [...] إلى أيدي الجمهور، وإلى القطاع الخاص.

٥ . ٨: ستسعى الحكومة بكل طاقتها لتعزيز الثقة بسوق رؤوس الأموال،

وستشجع زيادة الادخار لدى شرائح الجمهور جميعها.

٥ . ٩: ستعمل الحكومة على زيادة المنافسة في الاقتصاد من خلال تقييد

الاحتكارات وإزالة الحواجز وتقليل المركزية في الاقتصاد، وعلى الاندماج في

الاقتصاد العالمي.

ستشجع الحكومة وتدفع قدماً الصناعات الكثيفة العلوم وشركات التكنولوجيا العالية. كما ستشجع الاستثمارات في هذه الصناعات وإقامة مشاريع، وخصوصاً في مناطق التطوير.

٥ . ١٠: ستعدّ الحكومة، من أجل أن تولّد حافزاً على العمل والنمو، إصلاحاً في الجهاز الضريبي بهدف تقليص نسبة الضريبة أساساً، وتوسيع قاعدتها. وستعمق الحكومة جباية الضريبة، وستحرص على توزيع عادل لعبء الضرائب.

٥ . ١١: ستعمل الحكومة على تطوير التجمعات السكنية في الأطراف، وتعزيز الاستيطان في الجليل والنقب.

٥ . ١٢: ستحرص الحكومة على التعجيل في تحسين شبكات البنية التحتية لقطاع المياه، وتطوير الزراعة في الدولة، وزيادة الصادرات الزراعية.

٥ . ١٣: ستستمر الحكومة في تطبيق قانون الإسكان العام، آخذة في الاعتبار القيود التي تفرضها الميزانية، مع إيلاء عناية خاصة للعائلات كثيرة الأبناء، والأزواج الشبان، والمهاجرين الجدد، والجنود المسرحين، وسكان أحياء الضائقة.

٥ . ١٤: ستعمل الحكومة على تحسين حال المتقاعدين والمسنين في المجتمع.

٥ . ١٥: ستولي الحكومة عناية خاصة لمجموعات سكانية خاصة هي: المعوقون، والعائلات ذات الوالد الواحد، والأولاد الشاذون، وما إلى ذلك.

٥ . ١٦: ستعمل الحكومة على الحد من ظاهرة العمال الأجانب في إسرائيل، ودراسة السبل الآيلة إلى تخفيف ضائقتهم.

٥ . ١٧: سيظل التفضيل الممنوح للجنود المسرحين في إطار الأعمال المفضلة

وفقاً لأنظمة الجنود المسرحين (العمل المفضل)، لسنة ١٩٨٩.

الهجرة والاستيعاب

- ٦ . ١: ستضع الحكومة جدول الأعمال القومي الصهيوني في رأس اهتماماتها.
- ٦ . ٢: ستعمل الحكومة، مع الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية، على تشجيع الهجرة إلى البلد، وتعزيز التعليم اليهودي . الصهيوني للجيل الشاب في الشتات وفي إسرائيل، وتعميق الروابط بالجوالي اليهودية في العالم، وتقوية توحيد الشعب اليهودي حول إسرائيل، وضمان طابع إسرائيل اليهودي والصهيوني والديمقراطي.
- ٦ . ٣: مع بداية المئة الثانية للصهيونية، وفي ضوء حيوية المشاركة النشيطة لإسرائيل في ضمان مستقبل الشعب اليهودي وتنفيذ جدول الأعمال القومي الصهيوني، ستعمق الحكومة الشراكة الاستراتيجية مع الشعب اليهودي، وستوثق عرى التعاون مع الوكالة اليهودية، وستجدد نشاط مؤسسة التنسيق بين الحكومة الإسرائيلية والوكالة اليهودية.
- ٦ . ٤: ستعمل الحكومة على سن قانون أساسي، يكون محط إجماع، يضمن طابعها [طابع إسرائيل] اليهودي والصهيوني والديمقراطي.
- ٦ . ٥: ستعمل الحكومة بعزم على زيادة الهجرة من كل الدول، وإنقاذ اليهود المضطهدين، وإيجاد الشروط الاجتماعية والاقتصادية والروحية اللازمة لاستيعاب سريع وناجع للمهاجرين في أرض الوطن.
- ٦ . ٦: ستمد الدولة يد المساعدة للمهاجرين في [مجالات] التأهيل والتغيير المهني والعمالة وتعلّم اللغة العبرية.
- ٦ . ٧: ستعمل الحكومة على دمج المهاجرين الجدد، من العلماء والأكاديميين، في الاقتصاد الإسرائيلي، والخدمة العامة، والقطاع الصناعي . قطاع الأعمال، وفي مؤسسات التعليم العالي والأبحاث. وستعمل على دمج المهاجرين في جهاز التعليم،

مع استغلال الطاقة الثقافية والعلمية الكامنة في الهجرة لما فيه مصلحة الجهاز التعليمي بأكمله.

٦ . ٨: ستسعى الحكومة لوقف التمييز في مستويات أجور العمل المتماثل بين المهاجرين والقدامى في كل المجالات.

٦ . ٩: ستولي الحكومة عناية خاصة للمجموعات التي تتطلب المساعدة في صفوف المهاجرين مثل: المسنين، والعائلات ذات الوالد الواحد، والمعوقين، والمرضى.

[.....]

الدين والدولة

٩ . ١: ستعمل الحكومة على إيقاع الألفة بين المتدينين والعلمانيين بالتفاهم والوسائل اللطيفة والاحترام المتبادل وحب إسرائيل. وتدرك الحكومة الحاجة إلى وضع حل ملائم للعلاقة بين الدين والدولة، عبر الحوار وتأسيس ميثاق بين المتدينين والعلمانيين يقوم على أساس الإجماع المستند إلى قاعدة التسامح المتبادل وإيقاع الألفة بين أجزاء الشعب جميعها.

٩ . ٢: ستعمل الحكومة على سن تشريع لموضوع التجنيد العسكري والإعفاء من الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي لأبناء اليمشفتوت [المدارس الدينية].

٩ . ٣: ستضمن الحكومة الحاجات الدينية لكل أبناء الطوائف والأديان في إسرائيل بعيداً عن تأثير الارتباط السياسي، بل بسحب مبدأ المساواة.

٩ . ٤: ستحرص الحكومة على الحفاظ على الستاتوكو [الوضع القائم] في

شؤون الدين والدولة.

٩ . ٥: ستحرص الحكومة على الحفاظ على الأماكن المقدسة لكل الأديان، وستعمل على إيجاد ترتيب ممكن لصلاة اليهود في الأماكن المقدسة لديهم، وضمان إمكان تأدية الصلاة لأبناء كل الأديان في الأماكن المقدسة لديهم، مع الأخذ في الاعتبار حاجات الأمن الداخلي والنظام العام.

٩ . ٦: ستبادر الحكومة إلى إجراء أبحاث في تاريخ أرض إسرائيل وشعب إسرائيل، بما في ذلك تنفيذ حفريات أثرية، مع الحفاظ على كرامة الموتى.

٩ . ٧: سيصار إلى تحسين الخدمات الدينية في الدولة.

[.....]

مكانة عرب إسرائيل

١١ . ١: ستحرص الحكومة على إيجاد حقوق كاملة لكل مواطني إسرائيل العرب والبدو والدروز والشركس، وكل مواطن آخر. وستعمل من أجل المساواة في التعليم والعمالة والإسكان والبنى التحتية، ومن أجل تصحيح الإجحافات في تخصيص الموارد وتقديم الخدمات العامة.

١١ . ٢: ستعمل الحكومة على إيجاد فرص عمل، من خلال إقامة صناعات للتجمعات السكنية العربية والدرزية، ومن خلال التقليل المتدرج للفجوات بين الجماعات السكانية في الدولة، في كل ما يتعلق بالبنية الاقتصادية والاجتماعية.

١١ . ٣: ستعمل الحكومة على تحسين الجهاز التعليمي في القطاعات العربية والبدوية والدرزية والشركسية، كما في القطاع اليهودي. وهي ستعمل على تشجيع الثقافة العربية والدرزية وفقاً لروح تراث هذه الطوائف.

- ١١ . ٤: ستعمل الحكومة من أجل إيجاد بنية تحتية اقتصادية واجتماعية في التجمعات السكنية العربية والبدوية والدرزية والشركسية، تساوي في نوعيتها البنية التحتية الموجودة في التجمعات السكنية اليهودية.
- ١١ . ٥: ستعمل الحكومة على إيجاد فرص عمل لأبناء القطاع العربي في القطاعين الحكومي والعام على أعلى مستوى.
- ١١ . ٦: ستدرس الحكومة المشكلات التي تقلق عرب إسرائيل مثل التجمعات السكنية العربية غير المعترف بها، ومشكلات البدو في النقب، والخطط الهيكلية، وتحديد مناطق الولاية المختلف بشأنها، ومشكلات إسكان الأزواج الشبان والأشخاص الواقعين في ضائقة، وستعمل على تقديم حلول للمشكلات.
- [.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>